

القوى العاملة الشغيلة وآثارها في النظام الانتاجي القائم على حق الامتياز

د. محمد رجراج

جامعة الاغواط

الملخص:

تركزت عملية تنظيم الإنتاج وإعادة تنظيمه خلال العشرة السابقة على الجانب القانوني للعقار الفلاحي دون الأخذ بأهمية القوى العاملة الشغيلة التي تعتبر العامل الأساسي لدالة الإنتاج ، إن عملية إعادة التنظيم الإنتاج لا بد أن تواكبها قوى عاملة شغيلة متميزة بكفاءة الأداء من اجل تحقيق أهداف السياسة الفلاحة القائمة على تكتيف الإنتاج الفلاحي، إن الانتقال من نظام إنتاجي قائم على حق الانتفاع إلى حق ألامتياز الذي يعطي الحرية المطلقة للمستفيدين في اتخاذ قرارات الإنتاج و التسويق و عليه يتحتم على القائمين بالقطاع قبل الانتقال إلى نظام الإنتاج القائم على حق الامتياز يتطلب إعداد إحصائيات عن حجم القوى العاملة الشغيلة الحقيقية أي المتواجدة في الميدان و تركيبها العمري إضافة الى ذلك مستوى التكوين و التأهيل لهذه القوى حتى تتمكن من تطبيق النظام الإنتاجي القائم على حق ألامتياز وذلك برفع المردودية الإنتاجية و العمل على استمرارية تأهيل القوى العاملة الشغيلة واستقرارها وارشادها في كيفية ادخال مدخلات الانتاج الحديثة لتحقيق نمو حجم القيمة المضافة الحقيقية و بالتالي الوصول الى أهداف السياسة الفلاحية التي تعتمد على نظام حق الامتياز.

مقدمة:

تميز الهيكل الإنتاجي الجديد بإعادة تنظيم الإنتاج، وذلك بالاعتماد على نموذج إنتاجي قائم على الزراعة المكثفة التي تركز أساسا على مدى كفاءة القوى العاملة الشغيلة والفاعلة في الاستخدام الأمثل لمدخلات الإنتاج التي تتطلبها الزراعة المكثفة، من أجل خلق قيمة مضافة صافية تعود على المستفيدين والعمل على استمرارية النشاط الفلاحي وعصرنة وسائل الإنتاج وتكييفها مع عامل الأرض والمحافظة على قدراتها الإنتاجية وتجديدها وفق الدورات الزراعية باستمرار للرفع من خصوبتها.

إن إستراتيجية الهيكل الإنتاجي الجديد - حق الامتياز - لم تهدف إلى تغيير الجانب التشريعي للقانون العقاري للأراضي الفلاحية. بقدر ما يهدف إلى تغيير نمط الإنتاج المتبع في الزراعة الأفقية، وإصلاحه بنموذج إنتاج يعتمد على الزراعة المكثفة أي العمل على التوسع الرأسي في الإنتاج لخلق الثروة وذلك بتحفيز الاستثمارات الفلاحية التي تعمل على زيادة الإنتاج وتقلص من نسبة البطالة في صفوف القوى العاملة النشيطة وكذلك العمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات منها المنتجات الزراعية التي تتميز بصفاتها الطبيعية (البيولوجية)، كما أن تحقيق الأمن الغذائي لاسيما ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية على مستوى السوق العالمية التي تتميز بالندرة النسبية وتأثير المتغيرات الخارجية مما أدى إلى زيادة حدة الطلب العالمي عليها في السنوات الأخيرة.

إن الملكية الخاصة للدولة للعقار الفلاحي الذي يتميز بطابع الشيوع في استغلال الأراضي الفلاحية دون انتقال العقار الفلاحي لوجهة أخرى عن طابعه الزراعي والعمل على تثمينه كما تنص المادة 19 من القانون 87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408 هـ الموافق 1987/12/08 م، (تستغل الأراضي جماعيا وعلى الشيوع حسب حصص متساوية بين كل عنصر من أعضاء الجماعات المشتركة بصفة حرة)¹.

إن استغلال الأراضي الفلاحية العمومية وفق نظام الإنتاج الجديد الذي انتقل من التنظيم الإداري في منح عقود إدارية إلى حق الامتياز في استغلال الأراضي وفق القانون العقاري الجديد رقم 10-03 المؤرخ في 18/08/2010² الذي يعمل على فسخ العقود الإدارية وتحويلها إلى عقد امتياز يمنح المسؤولية الفردية لمجموعة المستفيدين للمستثمرات الفردية، كما يبقى عقد الامتياز على انسجام المستثمرات الفلاحية وتثمينها.

إن نمط الاستغلال الذي دام أكثر من عقدين وما آل إليه من ضعف أداء القطاع الفلاحي يطرح الإشكالية التالية: هل أن الانتقال من حق الانتفاع إلى حق الامتياز يعمل على انضباط واستقرار المستفيدين بالالتزام بالنصوص القانونية والتشريعية للمستثمرة؟ وماهية التركيبة العمرية للقوى العاملة المستفيدة بحق الامتياز؟ هل مستوى تكوينها و تأهيلها يتلاءم مع متطلبات نظام الانتاج الجديد؟

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 87-19 الموافق ل 08 /12 /1987 العدد 50.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 10-03 الموافق ل 08 /08 /2010 العدد 46.

انطلاقا من الفرضية التالية:

يعتبر تكوين وتأهيل القوى العاملة الشغيلة المحرك الرئيسي لدالة الانتاج والعمل على التسيير المحكم في الاستخدام الأمثل لمدخلات الانتاج التي يتطلبها نظام الانتاج القائم على حق الامتياز.

أولا: القوى العاملة الشغيلة من حق الانتفاع الى حق الامتياز

1. تعريف القوى العاملة النشيطة: تشمل القوى العاملة النشيطة التركيبية العمرية للسكان التي تتراوح أعمارهم ما بين (15-69) والتي لها استعداد في الطلب على فرص العمل لا سيما الفئة العمرية بين (15-29) التي تدخل سوق العمل لأول مرة وبذلك فان القوى العاملة النشيطة هي النسبة من مجموع السكان (الأسر العادية والجماعية).

أما تعريف المكتب الدولي للشغل فان القوى العاملة النشيطة هي نسبة الى السكان البالغين سن العمل³.

1.1 تطور نسبة القوى العاملة النشيطة الى اجمالي السكان:

يتمثل معدل نمو القوى العاملة النشيطة من مجموع السكان بنحو 28.57 بالمائة سنة 2000 ثم انتقلت إلى 29.2 بالمائة سنة 2007 أي بزيادة طفيفة عن معدل نمو سنوي للقوى العاملة النشيطة للفترة 2003-2005 التي تمتد 28.52 في المائة مع انخفاض قليل عن معدل نمو القوى العاملة النشيطة سنة 2010 التي تمثل نحو 30.2 في المائة.

الجدول رقم (1) نسبة القوى العاملة النشيطة إلى إجمالي السكان %

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	-03 2005
نسبة القوى العاملة النشيطة	28.57	27.74	27.51	29.26	28.84	30.21	29.2	30.1	29.94	30.2	28.53

جمع المعلومات الإحصائية O.N.S للسنوات: 2005، 2006، 2007، 2010

مع العلم أن معدل نمو السنوي لسكان لا يتجاوز 1.72 في المائة، خلال الفترة (1998-2008) وهي أقل نسبة مقارنة لكل من الفترة (1966-1977) نحو 3.21 في المائة، وفي الفترة (1977-1987) 3.06 في المائة، وفي الفترة (1987-1998) 2.15 في المائة، يعزى ارتفاع معدل نمو القوى العاملة النشيطة إلى ارتفاع نسبة الفئة العمرية للسكان النشيطين بنحو 68.17 في المائة التي تتراوح أعمارهم بين {15-69} سنة 2006 مما نتج عن ذلك زيادة في مرونة طلب القوى العاملة النشيطة في سوق العمل منها فئة التركيبية العمرية التي تتراوح أعمارهم بين {15-29} والتي تدخل سوق العمل لأول مرة بحثا عن العمل (كقوى شغيلة).

³ المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الجزائر بالأرقام نرة 2011 العدد 41 ص 12.

2. تعريف القوى العاملة الشغيلة: هي القوى العاملة⁴ الحقيقية المتواجدة في النشاط الإنتاجي - النباتي - الحيواني - الخدمي خلال الموسم الفلاحي وهي تمثل نسبة من القوى العاملة النشيطة وهي تشمل القوى العاملة الدائمة والموسمية.

$$\text{القوى العاملة الشغيلة} = \text{القوى العاملة الدائمة} + \text{القوى العاملة الموسمية}$$

3. تعريف القوى العاملة الشغيلة لكل من الديوان الوطني للإحصاءات ووزارة الفلاحة:

يتضح من الجدول رقم (2) اختلاف في الإحصاءات وذلك حسب تحقيق وزارة الفلاحة (تعتبر المستثمر الفلاحية وحدة إحصائية قاعدية تشمل كل من مسؤول المستثمر واليد العاملة العائلية واليد العاملة الدائمة تمثل القوى العاملة الشغيلة في الفلاحة 23.4 في المائة سنة 2006.

أما بالنسبة للديوان الوطني للإحصاء (يعتبر الأسرة هي الوحدة الإحصائية القاعدية) وبالتالي فإن النتائج الحصل عليها في التحقيق متوقفة على ما أعلنه رب الأسرة حول مهنته الأساسية فقط وهذا يتوقف على مدى مصداقية التصريح.

الجدول رقم (2): القوى العاملة الشغيلة في القطاع الفلاحي إلى مجموع القوى العاملة الشغيلة سنة

2006

القطاع الفلاحي	الديوان الوطني للإحصاء O.N.S	%	إحصاء وزارة الفلاحة	%
القوى العاملة الشغيلة في الفلاحة	1.609.633	18.14	2.212.619	23.4
مجموع القوى العاملة الشغيلة	8.868.804		9.475.790	
مجموع القوى العاملة النشيطة	10.109.645		10.109.645	

O.N.S 2007 P.11

وزارة الفلاحة

مديرية الإحصاءات الفلاحية

4. تطور نسبة القوى العاملة الشغيلة الى اجمالي القوى العاملة النشيطة:

يتضح من الجدول (3) ارتفاع نسبة القوى العاملة الشغيلة إلى إجمالي القوى العاملة النشيطة من 71.1 في المائة سنة 2000 إلى 82.34 في المائة سنة 2004 ثم إلى 87.7 سنة 2006 ثم تراجع قليلا إلى 86.2 في المائة سنة 2007 وارتفاعها إلى 90 بالمائة عام 2010 يرجع هذا الارتفاع المتزايد إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي أدى إلى تنفيذ الإستراتيجية العامة التي انتهجتها الدولة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية القائمة على مخططات خماسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري عن طريق تخصيص اعتمادات مالية الناتجة من فائض الموارد المالية لحزينة الدولة من جراء ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي، وكذلك العمل تكيف الاقتصاد الوطني بعنوان مزايا الاستثمار

⁴ نفس المرجع اعلاه

وبعنوان إنجاز الاستثمار استجابة لتطبيق برامج التصحيح الهيكلي الذي يراهن على استثمارات القطاع الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي لتأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية لتجاوز مرحلة الركود الاقتصادي وذلك عن طريق إحداث استثمارات جديدة والزيادة في الطاقة الإنتاجية لاستحداث مناصب شغل جديدة للقوى العاملة النشيطة والتقليص من حدة البطالة والتضخم، غير أن تنافس القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع الخدمات والمصالح الإدارية العمومية تركز (استقطاب) القوى العاملة الشغيلة بنحو 54.25 في المائة للفترة (2003-2005) التي تمثل معدل نمو سنوي للقوى العاملة، بينما شهد القطاع الفلاحي بعد عملية الاستقرار وتطبيق مخططات الإنعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي ارتفعت نسبة القوى العاملة الشغيلة الزراعية من 14.12 في المائة سنة 2000 إلى 21.1 في المائة سنة 2003 ثم تراجعت إلى 17.16 في المائة سنة 2005 وهي منخفضة عن معدل نمو سنوي للفترة (2003-2005) 19.66 في المائة ثم تراجعت في الفترات الأخيرة إلى 13.69 في المائة عام 2008 وثابتة في عام 2009 ثم تراجعت إلى 11.67 في المائة عام 2010.

الجدول رقم (3) نسبة القوى العاملة الشغيلة إلى إجمالي القوى العاملة النشيطة

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2005-03
نسبة القوى العاملة الشغيلة	71.1	72.69	76.28	82.34	84.74	87.7	86.2	88.67	89.83	90.0	81.13

المصدر جمع المعلومات الإحصائية O.N.S المعطيات الإحصائية رقم 541 الجزائر بالأرقام نتائج

2010 نشرة 2011 ص 14.

5. مكانة القوى العاملة الشغيلة في الفلاحة حسب النشاط الاقتصادي:

يتضح من الجدول رقم (04) انخفاض نسبة القوى العاملة الشغيلة في الزراعة مقارنة مع القطاعات الأخرى لم يعوض هذا النقص في الإنتاجية الحديثة لعنصر العمل من خلال رفع قدرات وكفاءات وتحسين التكوين والتحصيل العلمي بينما نجد أن نسبة القوى العاملة في القطاع الفلاحي في الدول المتقدمة لا تتجاوز 7 إلى 10 في المائة وهذا مرده إلى أهمية العنصر البشري في تنظيم وتيرة الإنتاج لأنه يعتبر العنصر الفعال للعملية الإنتاجية إضافة إلى ارتباط التكوين الفلاحي بالمؤسسات الانتاجية مع استخدام فنيات الانتاج الحديثة لا سيما الزراعة الوراثية.

لذا نجد أن متوسط القوى العاملة ذات التركيبة العمرية تتجاوز 50 سنة مما يؤثر بلا شك على عملية الانتقال إلى حق الامتياز الذي يعتمد على المردودية الاقتصادية وتصبح الوحدة الانتاجية وحدة اقتصادية ذات فعالية اقتصادية وبالتالي تستطيع المجموعة المستفيدة من القيام بتسديد مستحقات البنوك والدائنين في وقتها المحدد، وبالتالي تكسب الملاءة المالية اتجاه المؤسسات المالية والمتعاملين الاقتصاديين في تسديد التزامات

والعمل على استمرار النشاط الإنتاجي وتجديد العقد لكن هذا الوضع لا يتحقق ما دامت سلوكيات المستفيدين لم يتم تحسيسها بأهمية العمل الجماعي كرجل واحد في أداء العمليات الإنتاجية و المسؤولية التامة إضافة إلى ذلك انتشار الأمية وعدم مواكبة عملية التكوين ونوعيته التي صاحبت عملية الانتقال مما يؤثر بلا شك على الأهداف المراد تحقيقها من عملية حق الامتياز التي ترى المستثمرة الفلاحية كوحدة إنتاجية مستمرة. تعمل على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للقوى العاملة لعالم الريف وخلق فرص عمل لامتناس البطالة في صفوف القوى العاملة النشطة.

الجدول رقم (4) نسبة القوى العاملة الشغيلة حسب قطاع النشاط الاقتصادي

معدل نمو سنوي للقوى الشغيلة (2003-2005)	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001	2000	القطاع
19.66	11.67	13.11	13.69	13.62	18.15	17.16	20.74	21.1	21.06	14.12	الفلاحة
12.92	13.73	12.61	12.48	11.96	14.25	13.16	13.6	12.0	13.8	13.37	الصناعة
54.25	55.23	56.14	56.61	56.69	53.42	54.61	53.25	54.9	54.68	30.49	التجارة والخدمات

نفس المصدر السابق الجزائر بالأرقام

ثانيا: مكانة نظام الانتاج في استقطاب القوى العاملة النشيطة

1. التوسع الأفقي للانتاج في استقطاب القوى العاملة النشيطة:

يبقى القطاع الفلاحي المميز في امتصاص القوى العاملة الفلاحية النشيطة لمختلف التركيبة العمرية و كذلك الجنس، كما أنه يعمل على خلق فرص عمل جواريه لتفعيل النشاطات التقليدية والحرفية، لما يوفره من مدخلات لهذه الأنشطة، إضافة إلى استقطاب العمالة الموسمية للأنشطة الفلاحية المتميزة بالتنوع، حتى يضمن الدخل للمجتمع الريفي والمناطق الشبه حضرية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية كما ساعد التوسع الأفقي للإنتاج وتعدد مناطق الإنتاج المختلفة والتميز بتنوع الأنشطة الفلاحية إلى توزيع القوى العاملة الفلاحية بنسب مختلفة، إضافة إلى الكثافة السكانية المتباينة بين المناطق المختلفة المؤثرة بين حجم القوى العاملة الفلاحية ومناطق الإنتاج المختلفة يقدر عدد القوى العاملة الشغيلة في القطاع الفلاحي 2212619 عامل دائم وموسمي على مساحة منزرعة 8516,546 هكتار، لذا فالتوسع الأفقي للإنتاج يعتمد على توسع حجم القوى العاملة الفلاحية لاسيما في المناطق التي يصعب استعمال فيها المعدات الفلاحية، إضافة إلى العمليات الزراعية التي مازال يغلب عليها الطابع التقليدي في القطاع الخاص المتميز بالتجزئة المستمرة التي أصبحت عائقا أمام المعدات والآلات في خدمة المستثمرات التي بلغت نسبة 67 في المائة من إجمالي عدد المستثمرات على المستوى الوطني مما زاد في توسيع حجم القوى العاملة الفلاحية في القطاع الخاص التي تمثل نسبة 64 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلاحية على المستوى الوطني أضحى

القطاع الفلاحي يتميز بميكمل تنظيمي قائم على عدد كبير من المستثمرات الفلاحية المجزأة وغير المستقرة وفق مناطق الإنتاج المختلفة يقدر متوسط مساحة المستثمرة 6 هكتار وهي قابلة للتجزئة -في حالة الإرث- لاسيما في المناطق الساحلية التي أدت عملية الإرث إلى التجزئة المستمرة المستثمرة لغرض ريعي بالإضافة إلى المستثمرات الفلاحية العمومية التي تم التنازل عليها الأغراض ريعية، وهي من أجود الأراضي خصوبة المتواجدة في المناطق الساحلية تمثل 20 في المائة من إجمالي المساحة المستعملة في الزراعة وهذا راجع إلى الطابع المميز لمناطق الإنتاج المختلفة من حيث درجة خصوبة التربة وكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها المنتظم، إذ تمثل المناطق الداخلية نسبة 43 في المائة من المساحة المستعملة في الزراعة مما يؤهلها على استقطاب القوى العاملة الفلاحية النشيطة.

1.1 توزيع القوى العاملة الشغيلة وفق مناطق الإنتاج:

يتضح من الجدول رقم (5) تمركز القوى العاملة الفلاحية في المناطق الداخلية ثم الساحلية على الترتيب بنسبة 35 في المائة و 29 في المائة ثم المناطق السهلية 27 في المائة في الغالب تكون هذه المناطق تتميز بالطابع الرعوي.

تمثل المناطق الداخلية 43 في المائة من المساحة المنزرعة مما يجعل تمركز القوى العاملة في هذه المناطق ثم تليها المناطق السهلية 34 في المائة غير أنها تأتي في المرتبة الثالثة من حيث استقطاب القوى العاملة الفلاحية لكونها منطقة رعوية.

جدول رقم (5) توزيع المستثمرات والمساحة والقوى العاملة حسب المناطق:

النسبة	القوى العاملة	النسبة	المساحة هكتار	النسبة	عدد المستثمرات	المنطقة
29	632549	20	1697,467	29	323,352	المنطقة الساحلية
27	587735	34	2889,716	29	320448	المنطقة السهلية
35	768980	43	3732,497	29	326,171	المنطقة الداخلية
10	223355	3	196866	13	140817	المنطقة الجنوبية
100	2,212,619	100	8516,546	100	1,110,788	الاجموع

المصدر وزارة الفلاحة حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية عام 2007 ص 25.

2. القوى العاملة الشغيلة في نظام الانتاج القائم على حق الانتفاع:

1.2 توزيع القوى العاملة الشغيلة في المستثمرات الفلاحية الجماعية E.A.C:

يقدر عدد القوى العاملة الزراعية في المستثمرات الفلاحية الجماعية وفق إحصاء وزارة الفلاحة (2006-2005) 243033 عامل تمثل نسبة 11 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الفلاحة على المستوى الوطني وتأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الخاص الذي مازال يستقطب القوى العاملة الفلاحية بنسبة 64 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الفلاحة على مستوى الوطني، غير أن واقع توزيع القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الجماعية يختلف كلية عن القطاع الخاص وذلك راجع إلى أسباب موضوعية ترجع إلى تحويل المستفيدين من العقود الإدارية إلى خلق فرص عمل للقوى العاملة الفلاحية - للقوى العاملة النشيطة-- لاسيما القوى العاملة الدائمة التي تمثل بنسبة 12,2 في المائة من إجمالي القوة

العاملة في المستثمرات الجماعية تقدر 29,589 عامل دائم، وبمقارنة القوى العاملة الدائمة مع نسبة المستفيدين من العقود الإدارية (المستثمر) هي 12,16 في المائة من إجمالي القوى العاملة في المستثمرات الفلاحية الجماعية، يتضح من ذلك أن المستثمرين يعتمدون بشكل مطلق على القوى العاملة الدائمة في استغلال النشاط الفلاحي، إضافة إلى ذلك وجود مساعدين مستثمرين يقدر عددهم 131,689 مساعد مستثمر وهي تتمثل نسبة 54,2 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الجماعية تمثل المرأة 2,32 في المائة من مساعدين مستثمر، و 5,3 في المائة مستثمرة (رئيسة مستثمرة).

2.2 توزيع القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الفردية I.A.C:

يقدر القوى العاملة في المستثمرات الفلاحية الفردية 89613 عامل وفق إحصاء وزارة الفلاحة (2006-2005) وهي تتمثل بنسبة 4 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلاحية في القطاع الفلاحي وتأتي في المرتبة الرابعة أراضي العرش كما تم توزيع القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الفردية حسب الأصناف التالية المبينة في الجدول رقم (1) يمثل عدد المستفيدين المباشرين بالعقود الإدارية الفردية 52,855 مستفيد أي بنسبة 59 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفردية من بينهم 12,762 امرأة تمثل نسبة 5 %، و 4,419 مساعد مستثمر بنسبة 5 في المائة و 12,098 عامل دائم بنسبة 14 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلاحية وبذلك تمثل القوى العاملة الدائمة المرتبة الثانية، إضافة إلى أهمية القوى العاملة الموسمية التي يبلغ عددها 81,505 عامل، اشتغلوا 4867,647 يوم عمل وهو يساوي 20,241 معادل عمل دائم 6,22 في المائة بينما متوسط مساحة المستثمرات الفلاحية الفردية لا يتجاوز 8 هكتار لكل مستفيد بعقد إداري الذي يسمح له باستغلال النشاط الفلاحي ولكن مقابل عدد المستغلين في المستثمرات الفردية حسب توزيع القوى العاملة المتكونة من المستفيدين (المستثمرين) ومساعد مستثمر والعمال الدائمون والموسميون، لذا يجب تمييز المستثمرة وصولاً إلى معرفة من هو المستغل الحقيقي للمستثمرة من خلال التركيبة السابقة للقوى العاملة وفق ما ينص عليه القانون رقم 87/19 قبل الانتقال من العقود الإدارية إلى حق الامتياز بناء على دفتر الشروط الذي يجب يؤخذ بالمستفيدين الحقيقيين والتركيبة العمرية وبرنامج الإنتاج وفق تخصص منطقة الإنتاج.

إن توسع حجم القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية مع ثبات العناصر الأخرى لدالة الإنتاج سيؤثر حتماً على متوسط إنتاجية العامل الفلاحي بالإضافة إلى تدنى الإنتاجية الحدية للعامل الفلاحي، لذا فبرنامج الإنتاج الذي تعتمد عليه الوحدة الإنتاجية (المستثمرة) وهو تكثيف الإنتاج أي الزيادة في مداخلات الإنتاج مع تأهيل الفني للقوى العاملة المتعلمة فإن تكوين وتأهيل القوى العاملة الفلاحية يعطي الفراغ الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة الأولى للتجزئة إذ تميز عدد كبير من المستثمرات الفلاحية غياب كلي للتأطير وعدم الاستفادة بالتأهيل، وبذلك أصبح كل من القطاع الخاص والعمومي ينتهجان نفس نمط الإنتاج التقليدي مع توسع حجم القوى العاملة الدائمة والموسمية التي لم يسمح لها بالاستفادة بالتكوين كما أن انتشار الأمية زاد في تفاقم الجهل بالطرق الفنية للإنتاج التي تحتاجها الزراعة

المكثفة لاسيما ارتفاع نسبة حجم القوى العاملة الفلاحية الدائمة والموسمية من منطقة إنتاج إلى أخرى وفق الترتيب التالي:

- منطقة الساحل 13 في المائة ، 23 في المائة من القوى العاملة للمنطقة.
- المنطقة الداخلية 15 في المائة ، 18 في المائة من القوى العاملة للمنطقة.
- المنطقة السهبية 20 في المائة ، 13 في المائة من القوى العاملة للمنطقة.
- منطقة الجنوبية 18 في المائة ، 22 في المائة من القوى العاملة للمنطقة.

إن الانتقال من نمط إنتاج الذي كان يعتمد على حق الانتفاع المتميز بعقود إدارية غير مضمونة من قبل الهيئات المالية في تمويل عمليات الإنتاج حتى لو تعلق الأمر بدورة الاستغلال حق الامتياز وهو نمط جديد في نظام الإنتاج الذي يجب أن يفترض فيه تكوين تأطير القوى العاملة التي يكون لها حق الامتياز في نمط الإنتاج الجديد وعليه لا بد من التركيز على عملية التكوين و تأهيلهم.

3. التوزيع الهيكلي للقوى العاملة الشغيلة في نظام الانتاج القائم على حق الانتفاع:

كما يتضح من الجدول رقم (6) إن توسع حجم القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الجماعية مرتبطة بعلاقة الإنتاج التي أصبحت تعتمد على نظام إنتاجي تقليدي دون توسع رأسي في الإنتاج ، كما أن التركيبة العمرية للمستفيدين من العقود الإدارية الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة غير قادرة على إنجاز العمليات الزراعية مما زاد في توسع حجم القوى العاملة الموسمية.

الجدول رقم (6): التوزيع الهيكلي للقوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية

والقطاع الخاص:

طبيعة المستثمرات	عدد المستثمرات	%	مساحة المستثمرات هكتار	%	اليد العاملة	%
مستثمرات جماعية	29,916	3	1,737,816	20,41	243003	11
مستثمرات فردية	52269	5	442959	2,5	89613	4
مزارع القطاع الخاص	744021	67	4,561,235	55,56	1,404,632	64

نفس المصدر السابق ص 09.

إن التوزيع الهيكلي للقوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الجماعية يتركز على مساعدي مستثمر بنسبة 54,2 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الجماعية وعلى القوى العاملة الدائمة بنسبة 12,2 في المائة مع العلم أن متوسط مساحة المستثمرات الجماعية 58 هكتار التي يشتغل فيها في المتوسط 8 عمال الذي يطرح السؤال التالي ما هي تركيبة هؤلاء العمال هل هم فعلا المستفيدون بالعقود الإدارية أم مساعدي المستثمر أو عمال دائمون، مع العلم أن العمال الموسميون يشتغلون 12223,973 يوم/عمل وهو يساوي 52,172 معادل عمل دائم أي 21,5 في المائة هذا ما يدفعنا إلى القول بأن عملية الإفصاح عن القائمين الحقيقيين بالنشاط الفلاحي في المستثمرات تشوبه انحرافات كثيرة على ما جاء به القانون 87/19 والواقع الفعلي الذي دفع كثير من المستثمرين (المستفيدين) بالعقود الإدارية إلى التنازل أو البحث عن الربوع من خلال تأجير الأراضي.

ثالثا: تكوين وتأهيل القوى العاملة الشغيلة من نظام حق الانتفاع الى حق الامتياز:

1. أهمية تكوين القوى العاملة الشغيلة من نظام حق الانتفاع الى حق الامتياز:

إن مخلفات العقود الإدارية بناء على المادة 19 من القانون 87-19 لم تعمل على انسجام المستفيدين وإعطاء الأهمية لعملية التأطير في تكوين المجموعة المستفيدة أو حتى معرفة التركيبة العمرية مستوى التعليم والتخصص في أداء العمليات الإنتاجية، إن تكوين مجموعة المستفيدين دون إحصاء القوى العاملة الشغيلة قبل عملية التجزئة وبعدها أي مرحلة حق الامتياز مما يجعلنا أن نطرح السؤال من الناحية الكمية (العديدية) والتنوعية للقوى العاملة الشغيلة إذا كان القطاع الفلاحي قطاع يتميز بامتصاص البطالة لاسيما في الزراعات و الغراسات الموسمية التي لا تحتاج إلى تكوين بل تتطلب بالدرجة الأولى على تأهيل القائمين على الإشراف على هذا النوع من اليد العاملة التي تحتاجها العمليات الموسمية، لاسيما أن عملية تجزئة 3640 مزرعة فلاحية اشتراكية (D.A.S) بعد إلغاء التعليم الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17/03/1981⁵ الخاصة بإعادة هيكلية المزارع الفلاحية الاشتراكية - من أخصب الأراضي الفلاحية- إلى مستثمرات فلاحية جماعية (E.A.C) ومستثمرات فلاحية فردية (E.A.I) بلغ عددها 96820 وحدة تمثل بنحو 9.94 في المائة من إجمالي الوحدات الإنتاجية وتمثل بنحو 29.26 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة (S.A.U) 8458680 هكتار أي قرابة 2475.357 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية، يقدر متوسط حجم المستمرة الفلاحية الجماعية (E.A.C) 58 هكتار التي تتكون من ثلاثة مستفيدين أو أكثر كما تنص المادة 11 من القانون رقم 87-19 إذا أخذنا هذا التوزيع للقوى العاملة والتي تقدر كما سبق ذكره بثلاثة أفراد لاستغلال 58 هكتار لا بد من التركيز على الإنتاجية الحديثة لعنصر العمل التي تعكس أداء القوى

$$\frac{L}{\phi} = \frac{\partial \phi}{\partial L}$$

العاملة وفق العلاقة $MPL = \frac{\partial \phi}{\partial L}$ ، حتى نعرف التوزيع العددي الذي يناسب حجم المزرعة وانتقال الفائض إلى وحدات الإنتاج الأخرى، غير أن توزيع القوى العاملة التلقائي في شكل مجموعات حرة أدى إلى وجود أكثر من 23292 هكتار غير موزعة ترتب عن ذلك وجود اختلالات هيكلية في القطاع وعدم تهمين الأراضي الفلاحية الخصبة التي أصبحت معرضة في إقامة وتوسيع المناطق الحضرية التي كانت قبل العقدين مناطق يغلب عليها الطابع الريفي... الخ.

كما أن انخفاض نصيب الفرد من المساحة المستعملة (المزروعة) والتي انتقلت من 0.35 هكتار سنة 1988 إلى 0.3 هكتار سنة 1995 ثم إلى 0.25 هكتار سنة 1999 ثم إلى 0.24 سنة 2002 وبقيت ثابتة في سنة 2006، هذا ما يعزز ارتفاع الإنتاجية الحديثة لعنصر العمل لرفع كفاءة الأداء العمل الزراعي و ذلك عن طريق التكوين و التأهيل المستمر على فنيات الإنتاج الحديثة للرفع من العائد

⁵ التعليم الرئاسية المؤرخة في 17 / 03 / 1981 الخاصة باعلان هيكلية المزارع الفلاحية الاشتراكية.